

## العولمة ومستقبل القانون المقارن

### - قراءة تحليلية في تحولات المنهج والمضمون والهوية القانونية -

ياسين عبد الرزاق سماعيل<sup>(1)</sup>،

(1) أستاذ محاضر قسم "ب"، جامعة الاخوة منتوري قسنطينة 1، الجزائر

البريد الإلكتروني: [yacinesma63@gmail.com](mailto:yacinesma63@gmail.com)

### الملخص:

يبحث هذا المقال في العلاقة المعقدة بين العولمة والقانون المقارن، من خلال تحليل تأثير التغيرات العالمية في البنية القانونية على مستقبل هذا الفرع من المعرفة القانونية. فقد أصبحت العولمة عاملاً محورياً في إعادة تشكيل وظائف القانون المقارن، إذ انتقل من مجرد أداة لدراسة النظم القانونية إلى وسيلة فاعلة في بناء القانون العابر للحدود وصياغة المعايير الدولية. ويناقش البحث أزمة الهوية والمنهج التي يعيشها القانون المقارن في ظل التداخل بين الثقافات القانونية، ويقترح رؤية مستقبلية تجعل من هذا العلم أداة للتفاعل والحوار بين الأنظمة القانونية بدلاً من التوحيد القسري لها. ويخلص المقال إلى أنّ مستقبل القانون المقارن مرهون بقدرته على تبني مقاربة نقدية متعددة التخصصات تسهم في بناء ثقافة قانونية عالمية أكثر شمولاً وإنسانية.

### الكلمات المفتاحية:

العولمة، القانون المقارن، العولمة القانونية، الهوية القانونية، المقارنة النقدية

تاريخ إرسال المقال: 2025/11/18، تاريخ قبول المقال: 2025/12/18، تاريخ نشر المقال: 2025/12/27

المؤلف المراسل: ياسين عبد الرزاق سماعيل، [yacinesma63@gmail.com](mailto:yacinesma63@gmail.com)

## **Globalization and the Future of Comparative Law: An Analytical Study of the Transformations in Methodology, Substance, and Legal Identity**

### **Abstract :**

This article explores the complex relationship between globalization and comparative law, analyzing how global transformations reshape the structure and function of legal systems. Comparative law has evolved into a practical tool that contributes to the development of transnational legal norms and international standards. The study addresses the identity and methodological challenges facing comparative law in an era of cultural and legal pluralism and presents a forward-looking vision that emphasizes interaction and dialogue among legal systems. The article concludes that the future of comparative law depends on its ability to adopt a critical and interdisciplinary approach that supports the emergence of a more inclusive and human-centered global legal culture

### **Keywords:**

Globalization, Comparative Law, Legal Interaction, Global Legal Order , Critical Comparative Law

## **La mondialisation et l'avenir du droit comparé : une lecture analytique des transformations de la méthode, du contenu et de l'identité juridique**

### **Résumé :**

Cet article examine la relation complexe entre la mondialisation et le droit comparé, à travers une analyse de l'impact des transformations mondiales sur la structure juridique et sur l'avenir de cette branche du savoir juridique. La mondialisation est devenue un facteur central dans la reconfiguration des fonctions du droit comparé. L'étude aborde la crise d'identité et de méthode que traverse le droit comparé face à l'interpénétration des cultures juridiques, et propose une vision prospective faisant de cette discipline un instrument de dialogue et d'interaction entre les systèmes juridiques. L'article conclut que l'avenir du droit comparé dépend de sa capacité à adopter une approche critique et interdisciplinaire contribuant à l'édification d'une culture juridique mondiale plus inclusive et plus humaine.

### **Mots clés:**

Mondialisation, droit comparé, mondialisation juridique, identité juridique, comparaison critique

## مقدمة

شهد العالم خلال العقود الأخيرة تحولات جذرية شملت مختلف الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، أبرزها ظاهرة العولمة باعتبارها إحدى أهم سمات النظام الدولي المعاصر. فقد تجاوزت حدود الاقتصاد لتلامس مجالات الفكر والثقافة والقانون، مؤدية إلى إعادة تشكيل العلاقات بين الدول، وإلى إعادة تعريف مفاهيم السيادة والتشريع والعدالة. حيث لم يعد القانون حكراً على الدولة الوطنية، بل بات يتأثر بشبكات متعددة المستويات من القواعد والمعايير ذات الطابع الدولي أو فوق الوطني.<sup>1</sup> وفي ظل هذا السياق الجديد، برزت تساؤلات عميقة حول مستقبل القانون المقارن، ذلك الفرع من المعرفة القانونية الذي قام منذ نشأته على فكرة التعدد والاختلاف والتفاعل بين النظم القانونية. بل صار أفقاً معرفياً لتفسير "العولمة القانونية" بما تتطوي عليه من إعادة تشكيل للهياكل المعيارية على المستوى العالمي.<sup>2</sup> بما تحمله من نزوع نحو التوحيد المعياري والتقني، وضعته أمام تحديات نظرية ومنهجية غير مسبوقة، تجعل من الضروري إعادة التفكير في أسسه ووظائفه ودوره في فهم التحولات القانونية الراهنة والمستقبلية. في حين وقر القانون المقارن للعولمة إطاراً نظرياً لفهم آليات الانتقال والتفاعل بين الأنظمة القانونية، ومجالاً لتقويم آثار التوحيد القانوني على الخصوصيات الثقافية والفقهية لكل مجتمع.<sup>3</sup>

وأهمية هذا البحث من كون العلاقة بين العولمة والقانون المقارن ليست علاقة بسيطة أو أحادية الاتجاه، بل هي علاقة تفاعل وجدلية معقدة. فبينما يسهم القانون المقارن في فهم مظاهر التقارب بين النظم القانونية في عصر العولمة، غير أن هذه الأخيرة تؤدي في المقابل إلى إعادة تعريف وظيفة القانون المقارن ذاته، من دراسة الاختلاف إلى تحليل التداخل والتفاعل بين الأنظمة القانونية الوطنية والعابرة للحدود.

ينطلق هذا المقال من الإشكالية الرئيسية التالية:

إلى أي مدى أثرت العولمة في بنية القانون المقارن ومنهجيته، وكيف يمكن تصور مستقبل هذا الفرع العلمي في ظل التحولات القانونية العالمية الراهنة؟

يهدف هذا المقال إلى:

- تحليل مظاهر تأثير العولمة في بنية القانون ومناهجه المقارنة.
- إبراز التحولات المفاهيمية والمنهجية التي عرفها القانون المقارن في ظل العولمة.
- استشراف مستقبل الدراسات المقارنة ضمن الإطار القانوني العالمي الجديد.
- تقديم قراءة نقدية في مدى قدرة القانون المقارن على التكيف مع السياقات القانونية الكونية.

<sup>1</sup> Teubner, G. *Global Bukowina: Legal Pluralism in the World Society*. Law & Society Review, (1997). 31(4), 979–1005.

<sup>2</sup> Legrand, P. *Comparative Legal Studies and Commitment to Theory*. Modern Law Review, (1995). 58(2), 272–298. P 272

<sup>3</sup> David, R., & Brierley, J. E. C. *Major Legal Systems in the World Today*. Dalloz (1985).. P 12

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي النقدي، من خلال تحليل التوجهات الفكرية المعاصرة في فقه القانون المقارن، ومناقشة أثر العولمة في بنيته النظرية والمنهجية. كما تم الاستعانة بمقاربة مقارنة منهجية لفهم الاختلاف بين التصورات التقليدية والحديثة للقانون المقارن في ضوء التحولات العالمية. واستعمل التحليل المقارن ليس كغاية بل كوسيلة لفهم العلاقة بين القانون والثقافة والسيادة.

كما تزايد الاهتمام الفقهي بمسألة العلاقة بين العولمة والقانون المقارن منذ تسعينيات القرن العشرين، حيث نجد أعمالاً رائدة تمثل أهم مدارس الفكر المقارن أخذت أربعة اتجاهات صنفها بهذا الترتيب من المرجع ذي الطابع المنهجي التأسيسي ثم المرجع النقدي المنهجي ثم المرجع الاستمولوجي ثم المرجع الثقافي المضاد لفكرة التقارب القانوني.

من خلال هذا العرض تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة مباحث رئيسية:

- المبحث الأول: العولمة وتحول البيئة القانونية الدولية.
- المبحث الثاني: أثر العولمة على مناهج القانون المقارن.
- المبحث الثالث: مستقبل القانون المقارن في ظل العولمة.

ثم تُختتم بخاتمة تتضمن أهم النتائج.

#### المبحث الأول: العولمة وتحول البيئة القانونية الدولية

أحدثت العولمة منذ نهاية القرن العشرين تحولات جوهرية في البيئة القانونية الدولية، إذ لم تعد القاعدة القانونية نتاجاً حصرياً لإرادة الدولة، بل أصبحت ثمرة تفاعل بين منظومة واسعة من الفاعلين الدوليين، من دول ومنظمات وشركات عابرة للحدود، إلى جانب فاعلين غير حكوميين<sup>4</sup>.

فعلى المستوى المفاهيمي، أعادت العولمة تشكيل مفهوم السيادة القانونية عبر تقليص احتكار الدولة للتشريع، نتيجة تنامي تأثير الالتزامات الدولية والمعايير فوق الوطنية؛ وهو ما أدى إلى بروز نظام قانوني متعدد المستويات تتقاطع فيه المرجعيات الوطنية والإقليمية والعالمية<sup>5</sup>.

وعلى مستوى المضمون، أسهمت العولمة في تدويل عدد من المبادئ القانونية مثل حقوق الإنسان، الشفافية، حماية البيئة، ومحاربة الفساد، فتحوّلت إلى معايير كونية تؤثر مباشرة في التشريعات والسياسات الداخلية للدول، مع توسع مفهوم "القانون الكوني" الذي يذيب الحدود بين القانون الدولي والداخلي<sup>6</sup>.

<sup>4</sup> Held & McGrew, , Globalization Theory: Approaches and Controversies. Polity Press 2007 p. 24

<sup>5</sup> Slaughter A.-M. A New World Order. Princeton University Press, 2004, p. 37

<sup>6</sup> Teubner, , Global Law Without a State. Dartmouth Publishing. 1997 p. 12

أما على مستوى المؤسسات، فقد تعاضم دور الأجهزة الدولية والهيئات القضائية العالمية، إلى جانب الشركات متعددة الجنسيات والمنظمات غير الحكومية، التي أصبحت تفرض معايير جديدة للامتثال القانوني ضمن إطار يُعرف بالحوكمة القانونية العالمية<sup>7</sup>.

وأخيراً، دفعت هذه التحولات الدراسات القانونية إلى تجاوز المنهج الوضعي التقليدي، والاعتماد على مقاربات تحليلية ومقارنة تُعنى بفهم التفاعل المعياري عبر الحدود، مما أدى إلى نشوء مفاهيم حديثة كالقانون العابر للحدود والقانون المقارن العالمي.

#### المطلب الأول: مفهوم العولمة<sup>8</sup> وأبعادها القانونية

أصبحت العولمة ظاهرة مركزية أعادت تشكيل العلاقات الدولية، ولم يقتصر تأثيرها على الاقتصاد، بل امتد ليشمل البنية القانونية ذاتها. فقد أسهمت في إعادة تعريف السيادة ومصادر القاعدة القانونية، وتزايد دور المعايير الدولية والفاعلين فوق الوطنيين في توجيه التشريعات الوطنية. ونتيجة ذلك نشأ فضاء قانوني متداخل، تتقاطع فيه المرجعيات المحلية والعالمية، بما يفرض فهماً جديداً لطبيعة القانون ووظائفه في عصر تتسارع فيه التحولات المعيارية.

#### الفرع الأول : مفهوم العولمة:

تُعدّ العولمة (Globalization) من أكثر المفاهيم إثارة للجدل في الفكر القانوني والاجتماعي والسياسي المعاصر. فقد تعددت تعريفاتها باختلاف المنطلقات النظرية التي تناولتها، غير أن معظم الباحثين يجمعون على أنها تعبّر عن عملية تاريخية مركبة تهدف إلى توحيد العالم ضمن نسق واحد من القيم والمعايير والممارسات، تقودها قوى اقتصادية وتقنية وثقافية وسياسية ذات طابع عابر للحدود. وقد عرفت لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة في دورتها الرابعة والخمسين ( بأنها ذلك المسار الذي لا يعد فقط مساراً اقتصادياً وإنما كذلك يحتوي بعداً اجتماعياً سياسياً بيئياً وثقافياً وقانونياً )<sup>9</sup> كما عرفها الفقيه "Giddens, A بأنها «تكثيف العلاقات الاجتماعية

<sup>7</sup> Twining, W. General Jurisprudence: Understanding Law from a Global Perspective. Cambridge University Press (2009)., p. 84

<sup>8</sup> تعريف المصطلحات:

القانون العالمي: هو مجموعة المبادئ والنظريات والقواعد القانونية المطبقة على نطاق واسع في مختلف دول العالم نتيجة تأثيرات العولمة

العولمة القانونية: عملية تشكل نظام دولي يتجه نحو التوحيد في قواعده القانونية وقيمه وأهدافه. دون مراعاة لاحتياجات وخصوصيات كل مجتمع فلا تعترف بحدود الدول ولا سيادتها

<sup>9</sup> فريدة حموم، محمد الصديق بن يحيى، (تأثير العولمة في بلورة القيم الإنسانية المستدامة) مجلة المفكر، المجلد السادس. العدد السابع كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة. 2011 ص256

على نطاق عالمي بحيث تربط الأحداث البعيدة في مكانٍ ما بأحداث أخرى محلية»<sup>10</sup> وفي المجال القانوني، تُفهم العولمة على أنها تحول في طبيعة القواعد القانونية ومصادرها، وانتقالها من الإطار الوطني المغلق إلى الفضاء العابر للقوميات أو الحدود حيث تتداخل النظم القانونية الوطنية والدولية والإقليمية في شبكة معقدة من العلاقات والمعايير<sup>11</sup>. ، وهذا التوصيف ينطبق بجلاء على المجال القانوني الذي أصبح اليوم مجالاً مفتوحاً لتدفق القواعد والمعايير القانونية عبر الحدود. أما من منظور قانوني بحث، فالعولمة تمثل "نهاية احتكار الدولة لتوليد القانون"<sup>12</sup> إذ أصبحت فواعل جديدة — كالشركات المتعددة الجنسيات والمنظمات الدولية والهيئات المهنية — تسهم في إنتاج قواعد قانونية ذات طابع معياري فعال دون أن تصدر عن السلطة التشريعية الوطنية.

### الفرع الثاني : الأبعاد القانونية للعولمة

تتجلى الأبعاد القانونية للعولمة في عدة مستويات رئيسية:

1. **البعد المؤسساتي:** يتمثل في بروز مؤسسات قانونية دولية جديدة ذات سلطة تنظيمية تتجاوز حدود الدول، مثل المنظمة العالمية للتجارة (WTO) والمحكمة الجنائية الدولية. ومحكمة العدل الدولية وهيئات التحكيم التجاري الدولي وتلعب هذه المؤسسات دوراً محورياً في إعادة توزيع السلطة القانونية على الصعيد العالمي<sup>13</sup>
2. **البعد المعيار:** ويُقصد به البعد التشريعي حيث أدى انتشار العولمة إلى ازدياد اعتماد الدول على الاتفاقيات والمعاهدات متعددة الأطراف والقواعد النموذجية (Model Laws) التي تفرض توحيداً في التشريعات. مما أوجد حالة من تداخل المرجعيات القانونية بين الداخل والخارج.
3. **البعد القضائي:** أفرزت العولمة ما يُعرف بـ "القضاء العابر للحدود"، حيث أصبحت الأحكام القضائية الوطنية تُستأنس بقرارات المحاكم الأجنبية والدولية. وقد أدى ذلك إلى ما يسميه البعض بـ "القانون القضائي الكوني"، الذي يتطور عبر التفاعل بين الأنظمة القضائية المختلفة<sup>14</sup>
4. **البعد الاقتصادي والتجاري:** تمثل العولمة الاقتصادية أحد أبرز ميادين التأثير القانوني، إذ أدت إلى بروز قواعد قانونية جديدة لتنظيم الأسواق العابرة للحدود، والاستثمار الدولي، والعقود التجارية الدولية. وأصبحت المبادئ

<sup>10</sup> أنطوني غيندز، *العولمة: النتائج والانعكاسات الاجتماعية*، ترجمة: أحمد زايد، دار المعرفة، بيروت، 2001، ص. 22.

<sup>11</sup> Gunther Teubner (Ed.), *Global Law Without a State* (pp. 3–28). Dartmouth, p.3.

<sup>12</sup> Cotterrell, R. "Transnational Communities and the Concept of Law." *Ratio Juris*, (2008). 21(1), 1–18.

<sup>13</sup> Slaughter, A.-M. *op. cit.*, p. 42.

<sup>14</sup> Alter, K. *The New Terrain of International Law: Courts, Politics, Rights*. Princeton University Press, (2014), p.16.

القانونية مثل حرية المنافسة، وحماية الملكية الفكرية، وحل النزاعات بالتحكيم التجاري الدولي جزءاً من النظام القانوني المعولم<sup>15</sup>.

5. **البعد الحقوقي والإنساني:** ساهمت العولمة في تدويل القيم الحقوقية، حيث أصبحت مبادئ مثل الكرامة الإنسانية، والمساواة، وحرية التعبير، وحماية البيئة، تشكل أساساً للقانون الدولي العام، وتؤثر في الدساتير الوطنية. وبذلك، أصبح الإنسان محور النظام القانوني العالمي بدلاً من الدولة<sup>16</sup>.

6. **البعد التقني والتكنولوجي:** حيث أفرزت الثورة الرقمية تحديات جديدة في مجالات مثل الجرائم الإلكترونية، والذكاء الاصطناعي، والتجارة الإلكترونية، ما استدعى تطوير أدوات قانونية كونية لمواجهتها. تُظهر هذه الأبعاد أن العولمة ليست مجرد انفتاح اقتصادي أو ثقافي، بل هي في جوهرها تحول قانوني شامل يعيد صياغة علاقة القانون بالمجتمع والدولة والسيادة، ويؤسس لمرحلة من "التشابك القانوني (Legal Entanglement) على مستوى عالمي.

### الفرع الثالث : العولمة كتحول في فلسفة القانون

إن البعد العميق للعولمة لا يتمثل في مجرد انتشار القواعد أو المؤسسات، بل في تحول فلسفة القانون نفسها من كونها انعكاساً لإرادة الدولة إلى كونها نتاجاً لتفاعل القوى العالمية المتعددة. فالقانون في ظل العولمة لم يعد مجرد أداة للضبط الاجتماعي داخل الدولة، بل أصبح آلية لإدارة التفاعلات العالمية، ومجالاً للتوازن بين المصالح الاقتصادية والسياسية والإنسانية.

فالعولمة التي انطلقت أساساً من الاقتصاد، وامتدت إلى المجالات الثقافية والاجتماعية، قد أحدثت تحولاً جذرياً في بنية النظام القانوني العالمي. فقد تآكلت الحدود التقليدية بين القوانين الوطنية، وظهرت شبكات معقدة من القواعد والمعايير القانونية تتجاوز سيادة الدولة، سواء في شكل اتفاقيات دولية، أو في شكل أنظمة مهنية وتجارية ذات طابع خاص. هذه الظاهرة هي التي دفعت فقهاء القانون إلى الحديث عن "القانون العابر للحدود" باعتباره خطوة انتقالية نحو نشوء ما يمكن تسميته بـ "القانون العالمي"، أي منظومة قانونية تتشكل من تفاعل النظم الوطنية والإقليمية والدولية دون مركز موحد للسلطة التشريعية.

هذه التحولات تمثل "ثورة هادئة في بنية القانون"، لم يعد القانون يُستمد حصراً من الإرادة السيادية للدولة، بل بات يُصاغ من خلال تفاعل بين فاعلين متعددي المستويات: دول، منظمات دولية، شركات متعددة الجنسيات، منظمات مجتمع مدني، بل وحتى خبراء القانون والأكاديميين أنفسهم<sup>17</sup>.

<sup>15</sup> Sornarajah, M *The International Law on Foreign Investment* (3rd ed.). Cambridge University Press. (2010), p. 57.

<sup>16</sup> Falk, R. *Predatory Globalization: A Critique*. Polity Press (1999), p. 49

<sup>17</sup> Halliday, T. & Shaffer, G., *Transnational Legal Orders*, Cambridge University Press, 2015, p. 4.

## المطلب الثاني: العولمة كتحول في مصادر القانون وأدواته

العولمة لم تكتف بتغيير بيئة القانون، بل مست جوهره ومصادره ذاتها. فالمصدر التشريعي لم يعد حكراً على الدولة، بل أصبح متعدد الفواعل والجهات. هذا التحول في مصادر القانون أدى إلى تآكل فكرة السيادة القانونية التقليدية، وخلق فضاءً قانونياً جديداً يتصف بالتعددية والتشابك والانفتاح، ولم تعد الدولة الفاعل الوحيد في انتاج القانون بل ظهرت مصادر جديدة ذات طابع فوق وطني من خلال توسع مجالات التنظيم الدولي وتزايد عدد المعاهدات والاتفاقيات متعددة الأطراف، أدى إلى نشوء ما يمكن تسميته بـ النظام القانوني الكوني متعدد المستويات. لم يعد القانون الدولي محصوراً في تنظيم العلاقات بين الدول، بل أصبح يشمل جميع المجالات ما جعله يقترب أكثر من المجال الداخلي للدول يشير الفقيه "Anne-Marie Slaughter" إلى أن العلاقات الدولية القانونية أصبحت أكثر "شبكة" من كونها هرمية، حيث تتفاعل المحاكم والهيئات التنظيمية عبر الحدود بشكل أفقي، لتشكل "شبكات قضائية وتنظيمية عالمية"<sup>18</sup> وفي المقابل، شهدت النظم الوطنية اختراقاً متزايداً من المعايير الدولية، سواء عبر التزامات الانضمام إلى المنظمات الدولية، أو من خلال القضاء الداخلي الذي يستند في أحكامه إلى المبادئ والمعايير الكونية. لقد أدى هذا التداخل إلى ما يسميه بعض الباحثين "تدويل القانون الداخلي" (Internationalisation of Domestic Law)، أي فقدان التشريع الوطني استقلاله الكامل أمام المنظومة القانونية الدولية<sup>19</sup>. ومن أبرز مظاهر هذا التداخل على المستويين الدولي والوطني.

### الفرع الاول: تجليات العولمة في النظام القانوني الدولي

تتجلى العولمة في النظام القانوني الدولي من خلال توسع تأثير المعايير الدولية على التشريعات الوطنية، وزيادة دور المؤسسات فوق الوطنية والهيئات القضائية الدولية، إلى جانب مشاركة الفاعلين غير الحكوميين والشركات متعددة الجنسيات في صياغة القواعد القانونية. هذا التداخل أدى إلى نشوء نظام قانوني متعدد المستويات يربط بين المرجعيات المحلية والدولية ويعيد تشكيل مفاهيم السيادة والالتزام القانوني. ومن أهمها .

#### 1: تدويل مصادر القانون وتوسع دائرة الفاعلين

أصبح القانون الدولي اليوم فضاءً تشارك فيه فئات متعددة من الفاعلين إلى جانب الدول، كالشركات متعددة الجنسيات، والمنظمات غير الحكومية، والمنظمات الإقليمية، بل وحتى الأفراد أنفسهم. فقد اكتسب هؤلاء مكانة قانونية متنامية سواء من خلال الاعتراف بحق التقاضي أمام الهيئات الدولية أو من خلال انخراطهم في صياغة القواعد والمعايير الدولية<sup>20</sup>.

<sup>18</sup> Slaughter, A.-M. *opcit* p 42

<sup>19</sup> Kingsbury, B. "The Concept of 'Law' in Global Administrative Law." *European Journal of International Law*, (1999). 20(1), 23-57.

<sup>20</sup> Cassese, A. *International Law*. Oxford University Press, (2005). p. 21.

## 2: اتساع نطاق القواعد القانونية الدولية

لم يعد القانون الدولي مقتصرًا على العلاقات التقليدية بين الدول، بل امتد ليشمل مجالات جديدة مثل البيئة، والاقتصاد، وحقوق الإنسان، والجرائم الدولية، وحوكمة الإنترنت. وقد أدى ذلك إلى نشوء ما يُعرف بـ«القانون الدولي الجديد»، الذي يتسم بالشمول والتعدد والمرونة<sup>21</sup>.

## 3: تعزيز الطابع القضائي للنظام الدولي

برزت في ظل العولمة مؤسسات قضائية دولية ذات سلطة فعلية، مثل المحكمة الجنائية الدولية ومحكمة العدل الدولية وهيئات التحكيم التابعة لمنظمة التجارة العالمية. وأسهمت هذه الهيئات في تطوير الفقه القضائي الدولي وترسيخ مبدأ سيادة القانون على الصعيد العالمي<sup>22</sup>. كما ظهر ما يسمى بـ القانون العابر للقوميات أو للحدود (Transnational Law) الذي يجمع بين القواعد القانونية الوطنية والدولية، ويُطبق من قبل هيئات وقضاة يعملون في بيئات متعددة الاختصاصات.

## 4: توحيد المعايير القانونية الدولية

العولمة دفعت نحو توحيد القواعد القانونية المتعلقة بالتجارة، والاستثمار، وحماية الملكية الفكرية، والأمن الدولي. فالمواثيق الصادرة عن الأمم المتحدة، واتفاقيات منظمة التجارة العالمية، واتفاق باريس للمناخ، كلها تعكس إرادة جماعية لإرساء منظومة قانونية عالمية مشتركة<sup>23</sup> إذ نجد اليوم ما يُعرف بـ القانون الناشئ عن الممارسات الخاصة (Lex Mercatoria) في ميدان التجارة الدولية، وهو قانون يُنتج من قبل الفاعلين الاقتصاديين أنفسهم دون المرور بالمؤسسات التشريعية الرسمية<sup>24</sup>.

## الفرع الثاني : تجليات العولمة في النظام القانوني الوطني

أثرت العولمة على النظام القانوني الوطني من خلال إدماج المعايير الدولية في التشريعات المحلية، وتعزيز دور الاتفاقيات والمعاهدات، فضلاً عن تأثير المنظمات الدولية والفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين غير الحكوميين على صياغة القواعد الوطنية. ونتيجة ذلك، أصبح القانون الوطني يتفاعل مع الإطار القانوني الدولي، مما يعيد تشكيل مفهوم السيادة القانونية ووظائف التشريع. ومن أهمها.

## 1: تأثير المعايير الدولية في التشريعات الوطنية

<sup>21</sup>Brownlie, I. *Principles of Public International Law* (7th ed.). Oxford University Press. (2008)., p. 34).

<sup>22</sup> Slaughter, A.-M. *op cit* p. 48).

<sup>23</sup> Held, D., & McGrew, *op cit* p 39

<sup>24</sup> Berger, K. P *The Creeping Codification of the Lex Mercatoria*. Kluwer Law International. (2001).

أصبحت القوانين الداخلية في معظم الدول تتأثر بوضوح بالالتزامات والمعايير الدولية، سواء في مجال حقوق الإنسان أو مكافحة الفساد أو حماية البيئة. فالدساتير الحديثة باتت تنص صراحة على سمو المعاهدات الدولية أو على ضرورة توافق التشريعات الوطنية مع الاتفاقيات الدولية<sup>25</sup>

## 2: التحول في مفهوم السيادة التشريعية

لم تعد السيادة القانونية المطلقة للدولة قائمة كما كانت، إذ أصبح المشرع الوطني مقيدًا بشبكة من الالتزامات الدولية التي تحدد هامش حركته التشريعية والتنظيمية. وهذا ما يصفه البعض بـ"التآكل النسبي للسيادة"<sup>26</sup>.

## 3: تدويل القضاء الوطني

تتجلى العولمة القانونية أيضًا في تأثر القضاء الوطني بالسوابق والقرارات الدولية. فالكثير من المحاكم العليا أصبحت تستأنس باجتهادات المحاكم الأجنبية والدولية عند تفسير القوانين أو الدساتير، مما أسفر عن نشوء ما يُعرف بـ"الحوار القضائي العابر للحدود"<sup>27</sup> فالقاضي الوطني، على سبيل المثال، أصبح يلجأ إلى مقارنات دولية لتبرير اجتهاده في مواجهة مسائل جديدة كحماية البيانات أو الذكاء الاصطناعي. كما أن المشرع يستلهم النماذج التشريعية الأجنبية عبر شبكات التعاون الدولي. بذلك، يمكن القول إن العولمة قد نقلت القانون من مرحلة "التعدد المنفصل" إلى مرحلة "التعدد المتداخل"، وأوجدت ما يمكن تسميته بـ المنظور المقارن الدائم (Permanent Comparative Perspective) في إنتاج القاعدة القانونية وتفسيرها<sup>28</sup>.

## 4: تعزيز الشفافية والمساءلة الدولية

دفعت العولمة القانونية الدول إلى تبني آليات رقابية جديدة تضمن الشفافية والمساءلة في إدارة الشأن العام، خاصة في ظل انخراطها في المنظومة القانونية العالمية لمكافحة الفساد وغسل الأموال وتمويل الإرهاب. وأصبحت التقارير الدولية الصادرة عن منظمات مثل البنك الدولي ومنظمة الشفافية الدولية تؤثر مباشرة في السياسات الوطنية.

## الفرع الثالث: التفاعل بين المستويين الدولي والوطني

يُبرز التحليل القانوني أن العلاقة بين النظامين الدولي والوطني لم تعد قائمة على الانفصال أو التراتبية، بل على التكامل والتداخل الوظيفي. فالقواعد الدولية لم تعد تُطبق فقط من خلال الأجهزة الدولية، بل أضحت تُنفذ داخل الأنظمة الوطنية عبر القضاء والتشريع والإدارة. ومن ثمّ، فإن العولمة القانونية قد أفرزت ما يمكن وصفه بـ"القضاء القانوني المترابط"، حيث تتبادل المستويات القانونية التأثير والتفاعل باستمرار<sup>29</sup>

<sup>25</sup>Twining, W op cit p. 91.

<sup>26</sup>Falk, R.op cit p. 52.

<sup>27</sup> Alter, K. op cit , p. 63.

<sup>28</sup>Legrand, P "Comparative Legal Studies and Commitment to Theory." *Modern Law Review*, . (2014). 67(4), 451–475.

<sup>29</sup> Teubner, G op cit p. 15

نتج عن هذا التحول في مصادر وأدوات القانون الى تراجع مركزية الدولة الوطنية بل أصبحت طرفا من أطراف متعددة في سوق القواعد القانونية ما أدى الى تآكل مفهوم السيادة القانونية وصعود مفهوم الحوكمة المتعددة المستويات وزيادة تأثير الشركات العابرة للقارات والمنظمات غير الحكومية في رسم المعايير القانونية. كما ظهر قانون جديد نتيجة لتفاعل الأنظمة القانونية بما يدعى (النظام القانوني الهجين) الذي يجمع بين القواعد الوطنية والقواعد الدولية والقواعد الخاصة.

هذا الواقع الجديد فرض على فقه القانون المقارن إعادة النظر في أدواته ومناهجه؛ إذ لم يعد كافياً مقارنة القوانين الوطنية بمعزل عن السياقات الدولية، بل أصبح من الضروري دراسة تفاعل القوانين عبر المستويات (national, regional, global).

### المبحث الثاني: أثر العولمة على مناهج القانون المقارن

أحدثت العولمة تحولات جوهرية في القانون المقارن، فانتقل من دراسة الفروق بين النظم الوطنية إلى تحليل التداخل والتفاعل بين القوانين على المستوى العالمي، مع تبني منهج ديناميكي يدرس حركة وانتقال القواعد القانونية عبر الحدود في سياقات مختلفة.<sup>30</sup>

#### المطلب الأول: من المقارنة الكلاسيكية إلى المقارنة المعولمة

نشأ القانون المقارن في سياق دول قومية ذات سيادة، وكان هدفه دراسة أوجه التشابه والاختلاف بين الأنظمة الوطنية. ومع العولمة، تحول هذا العلم إلى أداة لفهم التفاعل والتبادل بين القوانين عبر الحدود، ما أفضى إلى ظهور ما يُعرف بالمقارنة المعولمة، " (Global Comparative Law) ، التي تركز على تحليل الشبكات القانونية الديناميكية والتداخل المعياري بين الأنظمة.<sup>31</sup> وأصبح القانون المقارن اليوم منهجاً مفتوحاً يجمع بين التحليل النصي والثقافي والسوسيولوجي، ويسعى إلى فهم القوى الاجتماعية والسياسية والاقتصادية المؤثرة في حركة القوانين عالمياً.

#### المطلب الثاني: تراجع الحدود الوطنية وصعود التداخل التشريعي

أدت العولمة إلى تراجع الحدود القانونية الوطنية وصعود التداخل التشريعي، حيث نشأ ما يُعرف بـ"الفضاء القانوني المشترك" نتيجة تأثير المعاهدات متعددة الأطراف والقواعد النموذجية والهيئات الدولية. وبرز مفهوم التقارب التشريعي الذي يسعى لتوحيد القواعد استجابة لمتطلبات السوق العالمية، مع بروز فاعلين فوق وطنيين وتقنوقراطيين. ورغم ذلك، يظل القانون المقارن ضرورياً، إذ يتيح فهم التشابه والاختلافات الدقيقة في السياقات

<sup>30</sup>Horatia Muir Watt, Globalization and Comparative Law, The Oxford Handbook of Comparative Law Edited by Mathias Reimann and Reinhard Zimmermann p1.

<sup>31</sup> Michaels, R., Globalization and Law: Law Beyond the State, in Reimann & Zimmermann (eds.), The Oxford Handbook of Comparative Law, OUP, 2019, p. 247.

الثقافية والاجتماعية، ويتحول دوره اليوم إلى تحليل عمليات التفاعل والتهجين القانوني بدل الاختصار على الفروق الشكلية بين الأنظمة.

### المطلب الثالث: التحول من المقارنة الثنائية إلى المقارنة الشبكية

أحدثت العولمة تحولاً جوهرياً في منهج القانون المقارن، فانقل من المقارنة الثنائية التقليدية إلى ما يُعرف بـ"المقارنة الشبكية"، حيث يُنظر إلى الأنظمة القانونية كشبكات متداخلة تعمل على مستويات محلية وإقليمية وعالمية. وقد اقترح فقهاء مثل Esin Örüçü و Gunther Teubner نماذج جديدة مثل "الفيسفساء القانونية" و"علم الترابط المعياري" لفهم ديناميكيات التفاعل بين القواعد القانونية عبر الحدود. كما ظهر مفهوم "النظام القانوني العابر للحدود" الذي يركز على العمليات التنظيمية المشتركة دون السعي لتوحيد القوانين. وتعتمد المقارنة الشبكية على أدوات تحليلية جديدة تشمل المقاربة التفاعلية، والمنهج متعدد المستويات، والمنظور النقدي الثقافي، لتفسير حركة القواعد القانونية ضمن سياقاتها المتعددة. ويُظهر هذا التحول ضرورة التجديد المنهجي لضمان قدرة القانون المقارن على مواكبة تعقيدات العولمة القانونية والحفاظ على دوره العلمي التحليلي.

### المبحث الثالث: مستقبل القانون المقارن في ظل العولمة

لم يعد القانون المقارن اليوم علماً يدرس النظم القانونية في استقلالها، بل أصبح جزءاً من النقاش الأوسع حول حوكمة القانون العالمي (Global Legal Governance) وتطور مفهوم الشرعية في عصر تتقاطع فيه الأنظمة والمصادر والمعايير القانونية. إنَّ السؤال المحوري الذي يطرحه الفكر القانوني المعاصر هو: هل ما زال هناك مستقبل للقانون المقارن في عالم يتجه نحو العولمة القانونية؟ هذا السؤال لا يعبر عن تشاؤم بقدر ما يعكس الحاجة إلى إعادة تعريف هوية القانون المقارن ودوره في النظام القانوني الكوني الجديد. العولمة والقانون المقارن يرتبطان بعلاقة جدلية؛ فالعولمة خلقت حاجة متزايدة إلى المقارنة القانونية، بينما ساهم القانون المقارن في تسهيل التفاعل القانوني بين الدول. فكلما توسعت العلاقات الاقتصادية والاجتماعية بين الدول، ازدادت الحاجة إلى فهم النظم القانونية الأجنبية لتقريبها وتنسيقها. فهو بمثابة مختبر تجريبي للقانون المقارن. ففيه نُختبر القواعد القانونية في بيئات متعددة الثقافات والأنظمة، ما يسمح بتوليد معايير وسطى مشتركة تصلح للتطبيق في أكثر من نظام قانوني.

فمثلاً، في مجال القانون التجاري الدولي، نجد أن العديد من المبادئ مثل مبدأ حسن النية، والعقد شريعة المتعاقدين، ونظرية الإخلال الجوهري بالعقد تم تبنيها في عدة أنظمة قانونية من خلال الصياغات المقارنة في وثائق مثل اتفاقية فيينا لعام 1980 وهذه العملية تمثل في جوهرها مقارنة عملية توليدية، إذ تنتقل القواعد من الإطار الوطني إلى الإطار العابر للحدود، ثم تُعاد إلى النظم الوطنية في شكل قواعد "مُعولمة"<sup>32</sup>.

<sup>32</sup> Goode, R., *Transnational Commercial Law*, Oxford, 2015, para. 1.02.

وبذلك، لم يعد القانون المقارن مجرد دراسة وصفية، بل أصبح أداة لصنع القانون عبر الحدود، أي ما يمكن تسميته بـ *Comparative Law as Law-Making Tool*.

وهنا نجد أن الفكر القانوني الغربي يفترض أن الحداثة القانونية نهايتها مسار واحد يؤدي بالضرورة إلى العلمنة والعقلنة الشكلية لكن هذه الرؤية تتجاهل وجود حداثات قانونية متعددة منها الحداثة الإسلامية التي جمعت بين الروح الدينية والمقاصد الاجتماعية ضمن منظومة متكاملة. ومن هذا المنظور ليست الشريعة نقيضاً للحداثة القانونية بل نموذجاً مختلفاً لها يؤكد على العدالة الغائية بدل الشكلانية القانونية<sup>33</sup>.

### المطلب الأول: القانون المقارن كأداة لصياغة القانون العالمي

أحد أهم التحولات التي أفرزتها العولمة هو أن القانون المقارن لم يعد مجرد نشاط أكاديمي أو منهج بحثي، بل أصبح أداة عملية في بناء القانون العالمي الناشئ. فالمؤسسات الدولية والإقليمية — كالأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي، والبنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية — تعتمد بشكل متزايد على المقارنة القانونية في إعداد المعاهدات والنماذج التشريعية<sup>34</sup> فالمرجع العالمي أو الإقليمي لا يخلق قواعد من فراغ، بل يستلهم تجارب الدول وأنظمتها القانونية، في عملية معقدة من "الهندسة القانونية المقارنة". وفي هذا السياق، يتحدث الفقيه Mathias Siems عن ظهور "القانون المقارن المعياري" (Normative Comparative Law) الذي يتجاوز الوصف إلى المشاركة في صناعة القاعدة القانونية ذاتها<sup>35</sup>.

كذلك، أصبح القانون المقارن أحد ركائز ما يسمى بـ "القانون العابر للأنظمة" (Trans-Systemic Law)، وهو اتجاه أكاديمي يسعى إلى إدماج النظم القانونية المختلفة في بنية معرفية واحدة، تُدرّس فيها القاعدة القانونية بوصفها نتاجاً تراكمياً لتجارب متعددة<sup>36</sup> وبذلك، لم يعد المقارن القانوني مجرد مراقب خارجي، بل أصبح فاعلاً مؤثراً في عملية "التوحيد المرن" (Soft Harmonization) "للقانون على الصعيد الدولي. من هنا، يمكن القول إن مستقبل القانون المقارن يرتبط بقدرته على أن يصبح لغة مشتركة بين الأنظمة القانونية، تُستخدم لتنسيق المفاهيم وتوضيح الاختلافات، وتأسيس أرضية معرفية مشتركة تسهم في بناء نظام قانوني عالمي تعددي لا يقوم على الإلغاء بل على التفاعل.

ويمكن تمييز أشكال القانون العابر للحدود على مستويين:

### الفرع الأول : على المستوى الخاص: (Private Transnational Law)

ينشأ القانون العابر للحدود من خلال العقود المبرمة بين شركات تنتمي إلى دول مختلفة؛ بالإضافة إلى الاتفاقيات الأخلاقية أو الدينية بين أفراد يعيشون في بلدان متعددة؛ كما أن القواعد التي تضعها منظمات غير

<sup>33</sup> Berman "Every great civilization has produced its own form of legal modernity; Western law is not the only expression of legal rationality" (1983): (p. 45).

<sup>34</sup> Twining, W. *Globalisation and Legal Theory*. Cambridge University Press. (2000)

<sup>35</sup> Siems, M. *Comparative Law*. Cambridge University Press. (2018).

<sup>36</sup> Glenn, P. H. *Legal Traditions of the World* (5th ed.). Oxford University Press. (2014).

حكومية أو مؤسسات مهنية أو جماعات أكاديمية ليتم اعتمادها بشكل طوعي من قبل الفاعلين الخواص (كأعراف تجارية أو نماذج عقود أو موثائق سلوك). وقد تتخذ هذه القواعد شكل قوانين نموذجية تهدف إلى تشجيع المشرعين الوطنيين على تبنيها.

#### الفرع الثاني : على المستوى العام: (Public Transnational Law)

تقوم الدول والمنظمات الحكومية الدولية أحياناً بالتنسيق فيما بينها بشأن مسائل ذات بعد عابر للحدود، سواء بصفة رسمية أو غير رسمية، وقد تشارك فيها أطراف خاصة. ويشمل ذلك إصدار توصيات موجهة للمشرعين أو للقضاء أو للقطاع الخاص، أو إبرام اتفاقيات بشأن التعاون القضائي والتنفيذي عبر الحدود. وفي بعض الحالات، قد تكون هذه القواعد ملزمة قانوناً ولكنها تُصنّف على أنها "عابرة للحدود" لا "دولية"، لأنها تتعلق بمسائل ذات طابع عملي يتجاوز الحدود الإقليمية ولا يهدف إلى توحيد القوانين الداخلية للدول. وقد اعتبر بعض الباحثين أن القرارات الصادرة عن الهيئات القضائية أو شبه القضائية التابعة للمنظمات الدولية أو الإقليمية تمثل بدورها شكلاً من أشكال القانون العابر للحدود.

غير أن البعض يعتبر العولمة الغت الحدود التقليدية بين العام والخاص واتجهت نحو الحوكمة المختلطة الجديدة التي تضم فاعلين حكوميين وغير حكوميين. فالشركات العابرة للقوميات تضع قواعد تنظيمية تطبق عالمياً مثل مدونات السلوك المهنية كما تمارس المنظمات غير الحكومية دوراً عمومياً في الدفاع عن الحقوق والحريات وهكذا تتداخل وظائف السيادة والتنظيم ويتحول القانون إلى مزيج من الحوكمة العامة والخاصة.

#### المطلب الثاني: أزمة الهوية والمنهج في الدراسات المقارنة

رغم الحضور المتزايد للقانون المقارن في زمن العولمة، إلا أنّ هذا التوسع صاحبه إرباك نظري ومنهجي. فقد أشار العديد من الفقهاء إلى أنّ القانون المقارن يعيش أزمة هوية، تتمثل في ضبابية حدوده بين فروع القانون الأخرى، وتراجع قدرته على تحديد موضوعه ومنهجه بشكل واضح<sup>37</sup> وانقسم المقارنين بين من ينظر إلى القانون المقارن كعلم مستقل قائم على تحليل التشابه والاختلاف، وبين ما يراه مجرد وسيلة لفهم القوانين الأجنبية. ففي الماضي، كان القانون المقارن يُعرّف بأنه "دراسة القوانين الأجنبية بغرض المقارنة"، لكن في زمن العولمة، لم يعد من الممكن التمييز بوضوح بين "الوطني" و"الأجنبي"، ولا بين "القانون الداخلي" و"القانون الدولي". كما أنّ منهج المقارنة ذاته أصبح موضع تساؤل: هل يجب أن تظل المقارنة محايدة علمياً أم تتخبط في النقد الاجتماعي والثقافي للقانون؟ هل ما زال من الممكن تطبيق النموذج الوضعي للمقارنة في عالم يتسم بالتداخل المعيارى والاختلاف الثقافي العميق؟

<sup>37</sup> Örüci, E., & Nelken, D. *Comparative Law: A Handbook*. Hart Publishing(2007).

يرى الفقيه "Pierre Legrand" أن القانون المقارن يفقد معناه عندما يفترض إمكانية نقل المفاهيم القانونية من نظام إلى آخر دون اعتبار للسياق الثقافي<sup>38</sup>. فكل قانون في نظره هو "نتاج ثقافي خاص" لا يمكن فصله عن بيئته، والعولمة لا تؤدي إلى التماثل بل إلى إبراز الاختلافات الجوهرية. في المقابل، يرى الفقيهان "Ugo Mattei" و"Esin Öricü" أن المقارنة يجب أن تتطور لتصبح منهجاً نقدياً تحليلياً، يُسائل العلاقات بين السلطة والمعرفة في إنتاج القانون، ويفضح التمرکز الغربي الذي يطبع الدراسات المقارنة التقليدية<sup>39</sup> وتظهر الدراسة أن القانون المقارن لم يكن يوماً بريئاً أيديولوجياً بل كان دائماً مرتبطاً بمشاريع الهيمنة الغربية. هذه الأزمة لا تعني بالضرورة نهاية القانون المقارن، بل هي كما يقول الفقيه "Husa" مرحلة انتقالية نحو إعادة تعريف هذا الحقل العلمي وفق رؤية متعددة الثقافات ومفتوحة على التحليل الاجتماعي والتاريخي والسياسي<sup>40</sup> ومن هنا، فإن مستقبل القانون المقارن يعتمد على قدرته على تجاوز المعيارية الجامدة والانفتاح على العلوم الإنسانية والاجتماعية لفهم القانون كظاهرة بشرية معقدة.

### المطلب الثالث: آفاق تجديد الفكر المقارن في القرن الحادي والعشرين

إذا كانت العولمة قد زعزعت الأسس التقليدية للقانون المقارن، فإنها في الوقت نفسه فتحت أمامه آفاقاً جديدة للتجديد العلمي والمعرفي. يتجه الفكر المقارن المعاصر نحو إعادة صياغة أهدافه ومناهجه من خلال ما يمكن تسميته بـ التحول من المقارنة إلى التفاعل. فبدلاً من أن يقتصر الباحث على مقارنة القواعد القانونية بين الدول، أصبح عليه أن يدرس ديناميات التفاعل المعياري وكيف تنتج المعايير القانونية عبر شبكات متعددة الفاعلين. ومن أهم اتجاهات التجديد المقارن في القرن الحادي والعشرين ما يلي:

1. المقارنة العابرة للحدود: (Transnational Comparative Law) تركز على دراسة الظواهر القانونية التي تتجاوز الدولة، مثل التحكيم التجاري الدولي، وحماية البيئة، وحقوق الإنسان العالمية.
2. المقارنة الثقافية النقدية: (Critical Cultural Comparative Law) تسعى إلى تحليل القانون بوصفه نصاً ثقافياً، وإلى فهم كيفية تشكل القواعد القانونية ضمن سياقات حضارية متعددة.
3. المقارنة الرقمية: (Digital Comparative Law) وهي مجال ناشئ يستخدم التقنيات الرقمية والذكاء الاصطناعي في تحليل النصوص القانونية ومقارنتها على نطاق واسع<sup>41</sup>.
4. المقارنة التفاعلية: (Interactive Comparative Law) ترى أن المقارنة ليست مجرد عملية معرفية بل تفاعلية مستمرة بين الأنظمة القانونية، تتبادل فيها التأثيرات والمعايير بشكل متواصل.

<sup>38</sup> Legrand, P. *The Impossibility of "Legal Transplants"*. Maastricht Journal of European and Comparative Law. (2003)., 4(2), 111–124.

<sup>39</sup> Mattei, U. *Comparative Law and Economics*. University of Michigan Press. (1997).

<sup>40</sup> Husa, J. *A New Introduction to Comparative Law*. Hart Publishing (2015).

<sup>41</sup> Katz, D. M., Bommarito, M. J., & Blackman, J. "A General Approach for Predicting the Behavior of the Supreme Court of the United States." *PLoS ONE*, (2017). 12(4).

هذه الاتجاهات تؤكد أن مستقبل القانون المقارن سيكون تعدديًا ومتجددًا، يدمج بين البعد النظري والعملي، ويجمع بين الانفتاح على العلوم الأخرى والالتزام بالتحليل النقدي للسياقات القانونية والاجتماعية. وفي هذا الإطار، يتحدث "Esin Örüçü" عن ضرورة الانتقال من "المقارنة لأجل المعرفة" إلى "المقارنة لأجل الفهم والتفاعل"، معتبرة أن غاية القانون المقارن في القرن الحادي والعشرين يجب أن تكون بناء ثقافة قانونية عالمية مشتركة تقوم على التفاهم لا الهيمنة<sup>42</sup>.

#### المطلب الرابع: الشريعة الإسلامية كمصدر تجديدي في الفكر القانوني المقارن

يشكل القانون المقارن في سياق العولمة ليس مجرد أداة تقنية لتبادل الخبرات التشريعية، بل ميدانًا للصراع المعرفي حول من يمتلك سلطة تعريف "القانون" و"العدالة" على المستوى العالمي. فإذا كانت الدراسات الغربية المعاصرة قد هيمنت على الحقل المقارن بمنطق الكونية الليبرالية، فإن الفضاء العربي-الإسلامي ما يزال يعاني من موقع هامشي داخل هذه السردية، رغم امتلاكه لتراث قانوني متكامل ومفاهيمي غني. ولذلك، فإن بناء مقاربة نقدية عربية-إسلامية في القانون المقارن لا يعني الانغلاق، بل تحرير المعرفة القانونية من التمرکز الغربي، وإعادة إدماج الخصوصية الحضارية الإسلامية في النقاش الكوني حول العدالة والشرعية. فإن "إعادة تسييس المقارنة القانونية" تستلزم أن تُصغي المقارنة إلى أصوات جديدة من الجنوب العالمي من بينها العالم العربي والإسلامي.<sup>43</sup> يقول Wael Hallaq إن الشريعة "ليست قانونًا دينيًا جامدًا، بل علم أخلاقي واجتماعي متكامل، يقوم على الاجتهاد المستمر"<sup>44</sup> ومن ثمّ يمكن النظر إلى الشريعة باعتبارها إطارًا معرفيًا (Epistemic Framework) يمكن أن يثري القانون المقارن بنظرة غير غربية إلى العلاقة بين القانون والأخلاق والعدالة.

على الرغم من ضغوط العولمة، فإن الشريعة الإسلامية أظهرت قدرة ملحوظة على التكيف والتجديد في ضوء المستجدات القانونية، دون المساس بجوهرها الإلهي. فهي تتسم الشريعة الإسلامية بمرونة منهجية من خلال الاجتهاد، والمقاصد الشرعية، والمصالح المرسلّة، والاستحسان، وهي آليات تشريعية تسمح بتكييف الأحكام مع المستجدات الاجتماعية والاقتصادية. وقد أشار الفقيهان Zweigert & Kötz إلى أن نجاح أي نظام قانوني في البقاء يتوقف على قدرته على التطور الذاتي دون فقدان هويته، وهو ما تنفرد به الشريعة الإسلامية<sup>45</sup>. وتؤكد المقاربة الإسلامية أن الخصوصية الحضارية لا تتناقض مع الكونية بل تشكل شرطها الحقيقي<sup>46</sup> أي أن القانون لا يمكن

<sup>42</sup> Örüçü, E. "Developing Comparative Law." *European Journal of Comparative Law and Governance*, (2014). 1(1), 69–86.

<sup>43</sup> Horatia Muir op cit P 618

<sup>44</sup> Hallaq, W. B. op cit P70

<sup>45</sup> Zweigert, Konrad & Kötz, Hein. *An Introduction to Comparative Law*, 3rd ed., Oxford University Press, 1998

<sup>46</sup> Abdullahi An-Na'im "There can be no genuine universality without rooted particularities" (2008): (p. 112).

ان يكون عادلا الا إذا اعترف بتعدد مصادره الثقافية. وبالتالي تصبح المقارنة القانونية أداة للحوار لا للاستيعاب وللتفاعل لا للذوبان.

بالإضافة يُعدّ القانون المقارن وسيلة معرفية فعالة لفهم نقاط الالتقاء والاختلاف بين الشريعة الإسلامية والنظم القانونية الغربية. وقد أشار الفقيه Mark Van Hoecke إلى أن المنهج المقارن يساعد على إعادة تعريف المفاهيم القانونية من منظور متعدّد الثقافات، مما يفتح المجال أمام تفاعل بناء بين الشريعة والقانون الدولي، بدل الصدام بينهما<sup>47</sup>. فالشريعة، من خلال مقاصدها، يمكن أن تساهم في إثراء الفكر القانوني العالمي بمفاهيم العدالة الاجتماعية، والمسؤولية الجماعية، والموازنة بين الحقوق والواجبات. فإن المستقبل لا يفرض على الشريعة الانغلاق، بل يستدعي الانفتاح الواعي الذي يدمج القيم الإسلامية في المنظومة القانونية العالمية، دون ذوبان فيها. فكما أشار فإن "إسلامية القانون لا تعني رفض العالمية، بل المشاركة في صياغتها من منظور أخلاقي متميّز<sup>48</sup>". وبذلك، يمكن للشريعة الإسلامية أن تتحول من موقع الدفاع إلى موقع الإسهام في صياغة العولمة القانونية العادلة. ويتضح من التحليل أن العولمة لم تُلغِ الشريعة الإسلامية، بل وضعتها أمام اختبار تاريخي لقدرتها على التكيف والإسهام في بناء نظام قانوني عالمي إنساني. فالشريعة الإسلامية تمتلك منهجاً أصيلاً ومرناً يجعلها قادرة على التفاعل مع التحولات القانونية العالمية دون فقدان هويتها، شرط أن يُعاد تقديمها في إطار مقارن حديث يبرز مقاصدها الكونية وقيمها العادلة. وبذلك، يمكن القول إن مستقبل القانون المقارن في عصر العولمة لن يُكتب له التوازن إلا بتكامل المرجعيات، وتفاعل الشريعة الإسلامية مع الفكر القانوني العالمي في حوار حضاري متكافئ. فالشريعة ليست قانوناً جامداً بل علم أخلاقي واجتماعي متكامل يقوم على الاجتهاد المستمر<sup>49</sup>

## خاتمة

لقد كشف تحليل العلاقة بين العولمة والقانون المقارن عن تحوّل عميق في طبيعة هذا العلم ووظائفه وأهدافه. فالعولمة لم تكتفِ بتوسيع نطاق المقارنة القانونية، بل أعادت صياغة الإطار النظري والمنهجي الذي يعمل ضمنه القانون المقارن، محوِّلة إياه من مجرد أداة أكاديمية لدراسة النظم القانونية إلى فاعل أساسي في بناء القانون العالمي الجديد. لقد أظهر البحث أنّ القانون المقارن يواجه اليوم مفترق طرق حاسماً: فإما أن يظل أسير المقاربة التقليدية التي تكتفي بالوصف والمقارنة بين الأنظمة، وإما أن يتطور ليصبح أداة تحليل نقدي وتفاعلي تساهم في فهم التحولات القانونية العميقة التي تُنتجها العولمة في بنيات التشريع والقضاء والتنظيم الدولي. فتلغي

<sup>47</sup> Mark Van Hoecke (ed.). *Epistemology and Methodology of Comparative Law*, Hart Publishing, 200

<sup>48</sup> Abdullahi Ahmed An-Na'im. *Islam and the Secular State: Negotiating the Future of Shari'a*, Harvard University Press, 200

<sup>49</sup> Hallaq, W. B. *The Impossible State: Islam, Politics, and Modernity's Moral Predicament*. Columbia University Press (2009). 70

الحدود بين الداخلي والدولي، وجعلت المفاهيم القانونية تتقاطع وتتنافس ضمن فضاء قانوني عالمي متشابك، ما أدى إلى تحديات جديدة أمام المقارن القانوني، من بينها:

- صعوبة تحديد المعايير المرجعية في ظل تداخل الأنظمة.
  - خطر التمرکز الغربي في نقل النماذج القانونية. وتحرير المعرفة القانونية من أحاديثها الثقافية.
  - ضرورة استيعاب البعد الثقافي والاجتماعي في التحليل المقارن.
- وفي المقابل، أفرزت العولمة فرصاً جديدة للقانون المقارن، أبرزها:

1. مشاركته في صنع المعايير القانونية الدولية عبر اللجان والمنظمات.
2. توظيفه في إصلاح التشريعات الوطنية بما يتلاءم مع الالتزامات العالمية.
3. إسهامه في تعزيز الحوار بين الثقافات القانونية وتأسيس لغة مشتركة للتفاهم القانوني.

ومن جهة أخرى، برهنت الدراسة على أن **الشرعية الإسلامية** بما تمتلكه من مرونة منهجية ومقاصدية ليست خارج مسار العولمة القانونية، بل تمثل رافداً معرفياً وأخلاقياً يمكن أن يسهم في تصحيح اختلالات الكونية القانونية المهيمنة. فهي تُقدم نموذجاً للحدثة القانونية المتجددة في القيم الإنسانية، وتؤكد أن العالمية لا تعني نفي الخصوصية، بل الحوار المتكافئ بين المرجعيات الحضارية المختلفة. وهذا لا يعني رفض النماذج الغربية بل تحرير المعرفة القانونية من أحاديثها الثقافية. فالشرعية الإسلامية بما تحمله من منظومة مقاصدية مرنة قادرة على إثراء الفكر المقارن برؤية تتجاوز الشكلائية القانونية نحو العدالة الغائية<sup>50</sup> ولا يمكن لأي مشروع قانوني عالمي أن يدعي الكونية دون أن يستوعب التجارب الحضارية الكبرى التي ساهمت في صياغة مفهوم العدالة. فالشرعية الإسلامية ليست مجرد نظام ديني، بل إطار إبستمولوجي للعدالة الكونية يقوم على المصلحة العامة والكرامة الإنسانية. ومن هنا، يمكن للعالم الإسلامي أن يسهم في صياغة "فقه مقارن عالمي" يؤسس لتعايش حضاري بين الثقافات القانونية المختلفة. فالعدالة في زمن العولمة لا يمكن أن تكون واحدة الشكل أو المصدر، بل يجب أن تكون تشاركية وتعددية، بحيث يُنظر إلى التعدد القانوني لا كتهديد، بل كطاقة خلاقة لبناء نظام قانوني أكثر إنصافاً وإنسانية.

فالمقارنة القانونية، بهذا المعنى، هي مشروع أخلاقي للحوار بين الحضارات أكثر منها أداة تقنية لتقريب النصوص. وعليه، يمكن القول إن مستقبل القانون المقارن لن يقوم على التوحيد القسري للقواعد القانونية، بل على التفاعل المرن بين النظم، حيث يُنظر إلى القانون المقارن كعلم للحوار والتكامل بين الثقافات القانونية، لا كوسيلة لفرض نماذج بعينها.

<sup>50</sup> Hallaq, W. B. *ipid* P70